دراسة تدعو لاستغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية

كتب/محمد راجح

□ دعت دراسة حديثة إلى استغلال القطاع الزراعي وتطوير التخطيط الاقتصادي للتنمية الزراعية وإحداث نقلة نوعية في هذا القطاع الإنتاجي الواعد.

وطبقاً للدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور محمد يحيى الرفيق فإن هناك أهمية لاتخاذ سياسات جادة وفاعلة لإعادة هيكلة الخطة الزراعية من خلال وجود خبرات في مستويات مختلفة للقطاع تتناسب وطبيعة تلك المستويات بدءاً من الوحدة الإنتاجية والاقتصادية وانتهاءً بمستوى أداء القطاع الزراعي.

وتشير الدراسة إلى إمكانية تطوير التخطيط الاقتصادي الزراعي في اليمن من خلال اتخاذ سياسات تهدف إلى التركيز على التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي بهدف زيادة إنتاجية الوحدة المساحية وتحقيق الاستخدام الفعال للمساحات الصالحة للزراعة وزيادة المساحة المحصولية بالإضافة إلى تنمية الثروة الحيوانية التي تعتبر من أهم أركان القطاع الزراعي والمحافظة عليها من خلال تقديم الخدمات البيطرية سواءً معالجة الأمراض أو مكافحة الأوبئة لإنتاج اللحوم والألبان والدواجن بطريقة سليمة وضرورة الاهتمام بالتنمية الريفية وإيجاد مشروعات تنموية متكاملة في المناطق النائية.

وتؤكد الدراسة أن تنفيذ أي خطة لتنمية القطاع الزراعي تتطلب الإحاطة والإلمام بالعديد من الأمور والمتطلبات حيث يعاني هذا القطاع من مشاكل ومعوقات وإهمال شديد ومعالجات هشة وبرامج هزيلة لا تلبي احتياجات وطموح هذا المورد الاقتصادي الهام.

وتضيف أن الضرورة تقتضي العمل على إيقاف الفئة الاجتماعية التقليدية التي تعيق عملية التنمية الزراعية وتقف عقبة أمام استمراريتها بدون أن يتاح لها الفرصة للتحول إلى فئات مستقلة في مجالات اقتصادية أخرى بالإضافة إلى أهمية دمج الإصلاح الزراعي مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في الدولة بالعمل على تأهيل الأيادي العاملة وتأمين الخدمات العامة.

كما يجب العمل على تحرير المزارعين البدائيين من التفكير وتعريفهم بالوسائل الحديثة المتنوعة التي تساعدهم على زيادة إنتاجية الأراضي وإيجاد طرق حديثة لتسويق المنتجات الزراعية ووسائل نقل حديثة وتأهيل المزارعين على حرف أخرى يلجأون إليها أثناء الفراغ وتأهيل شبكات ري حديثة والأهم العمل على تنظيم شئون المياه.

وتشدد على أهمية الاستعانة بخبراء زراعيين بهدف وضع خطط تتناسب وظروف كل مجتمع على حدة لأن التخطيط من أهم العوامل لعملية إنماء النشاط الزراعي بشكل تكاملي، مع إمكانية رفع مستوى الدخل للمزارعين ومساواتهم بمستوى دخل السكان في المدن من خلال اتخاذ بعض السياسات مثل توزيع مساحات من أراضي الدولة القابلة للزراعة وتقسيمها للعديد من الأشخاص كما تعمل بعض الدول التي حققت نهضة زراعية مستدامة.

ويأتي أهمية ذلك بهدف مساواة دخول المزارعين مع سكان المدن من خلال توزيع هذه المساحات من الأراضي الزراعية وتقسيمها بحيث تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٠ هكتاراً لعدد من الأشخاص وبالتالي أصبح هناك إمكانية كبيرة لاستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة وتأمين القروض المالية بفوائد معتدلة لاستصلاح الأراضي وتحسين المباني القائمة عليها وغيرها من التحسينات التقنية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية.

وطبقاً لمختصين زراعيين فإن أغلب المناطق الزراعية واقعة في المرتفعات الجبلية وهو ما يلزم زيادة شق الطرقات إلى هذه المناطق حتى لا يكون هناك تشتت وصعوبة لوصول التكنولوجيا الحديثة من ميكنة ووسائل نقل وغيرها وكذا طبيعة المناطق الريفية وعدم إيجاد خطة فاعلة للحفاظ على الموارد المائية وإنشاء السدود بطريقة منظمة وفقاً للحاجة إليها وبحسب المناطق ذات الأولوية لها والأهم من ذلك ظاهرة هجرة المزارعين من الريف والحضر.

إلى جانب ذلك ينبغي على اليمن استغلال المساعدات المقدمة من المانحين والمنظمات الدولية وشركاء التنمية للتغلب على بعض الصعوبات بخصوص مياه الري حيث تقدم هذه المنظمات والجهات أنظمة الري الحديثة الزراعة بعض المحاصيل الزراعية كالبطاطا والعنب وكذا التقطير للخضروات والنافورات لأشجار البساتين بالإضافة إلى الاستغلال الأمثل لحل بعض المعوقات المتعلقة بمشاكل طول المسافات من قنوات الآبار وإيجاد قاعدة بيانات أساسية بخصوص متطلبات مياه المحاصيل وجدولة الري.

٥,٣٪ مساهمة المنتجات الزراعية والغذائية من الحجم الكلي للصادرات اليمنية في ٢٠١٠م

كتب /منصور شايع

ساهمت المنتجات الزراعية والغذائية بنسبه ٥,٣٪ من الحجم الكلي للصادرات اليمنية عام ٢٠١٠م وبقيمة إجمالية بلغت حوالي ٥٩,٥ مليار ريال وكانت الصادرات البستانية والبن والسجائر هي أهم الصادرات .

أوضح ذلك لـ الثورة " المهندس / فاروق قاسم مدير عام التسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري . مشيرا إلى أن الفواكه شكلت أهم الصادرات وبنسبة ٢٠٪ من حجم الصادرات الغذائية. وكانت أهم هذه الصادرات هي الموز والمانجو .

مفيدا أن أهم المنتجات الأخرى المصدرة إلى الخارج كانت البن وبنسبة ١٦٪ والسجائر ١٥٪ ومنتجات الألبان ٩٪ والخضروات الطازجة ٨٪.

مؤكدا أن الصادرات الزراعية ذهبت بصورة خاصة خلال العام ٢٠١٠م إلى دول الجوار وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية التي استحوذت على ٤٥٪ منها تلاها العراق وبنسبة ١٣٪ من حجم الصادرات الزراعية العام الماضي وجاءت في المرتبة الثالثة جمهورية مصر العربية وبنسبة ١٠٪ تلتها الصومال بنسبة ١٠٪ وجيبوتي ٥٪ واحتلت المرتبة الأخيرة من الدول المستوردة للمنتجات الزراعية اليمنية أثيوبيا بنسبة ٤٪.

لافتا إلى أن أغلب هذه الصادرات دخلت إلى الأسواق المجاورة بضرائب معفية.

وقال : وبما أن دول الجوار تشبه اليمن من حيث أذواق الناس إلا أن المنتجات اليمنية أيضا مطلوبة في الدول التي تتواجد بها جاليات يمنية وأيضا مطلوبة من قبل السياح الذين سبق أن زاروا اليمن .

منوها بأن قيمة الصادرات الزراعية سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الخمس السنوات السابقة،حيث بلغت عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٨,٥ مليار ريال وقد شكلت الصادرات الزراعية والسمكية في نفس الفترة مجتمعة حوالي ١٠٦,٧ و٥٦,٧ مليار ريال على التوالي لنفس الفترة بمعدل نمو سنوي بلغ ١٢,٦٪. مبينا أن قيمة الكميات المصدرة الزراعية والسمكية في عام ٢٠١٠م حوالي ٩١,٤ مليار ريال من مكون الأغذية والحيوانات.

وأشار المهندس / فاروق إلى أنه على مستوى دول الخليج يلاحظ أن السعودية تستورد حوالي ٩٢٪ من إجمالي ما تم تصديره خلال عام ٢٠٠٩م تلتها عمان ثم الإمارات وتشكل الواردات الزراعية من المملكة رقما لا يستهان به بحوالي ٣٩٪ من إجمالي الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي .

انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لتصل إلى نحو ١١١٤ مليار دولار

«الثورة الاقتصادي»/متابعات

□ كشف تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٠م استمرار انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي لتصل إلى نحو ١١١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٩ مقارنة بنحو ١٧٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وبذلك تكون قد انخفضت بنسبة ٣٨٪ عام ٢٠٠٩م مقارنة بانخفاض قدره ١٢٪ عام ٢٠٠٨وقد كان تأثير الأزمة المالية العالمية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة متفاوتاً بين مختلف المناطق .

وأشار إلى أن التدفقات إلى الولايات المتحدة الأميركية - أكبر بلد مضيف للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم - انخفضت بنسبة ٦٠٪ من ٣٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ١٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩ ، بينما انخفضت التدفقات إلى كندا بما يزيد عن النصف . كذلك تقلصت التدفقات إلى اليابان بنسبة ٥١٪ بينما كان تأثير الأزمة على البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أقل إذ بلغت نسبة الانخفاض ٣٪. ومع أن الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة التي تفد إلى البلدان المتقدمة جاءت من بلدان متقدمة أخرى فإن الشركات غير الوطنية من البلدان النامية أصبحت أيضا مستثمرة نشطة عام ٢٠٠٩م حيث بلغت استثماراتها الوافدة إلى الاقتصاديات المتقدمة ٥٦٦ مليار دولار مقارنة بـ ١٠١٨ مليار دولار .

وقد شهدت عمليات الاندماج والاقتناء والشراء عبر الحدود وهو الشكل الرئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها انخفاضا حادا عام ٢٠٠٩م.

وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من البلدان المتقدمة انخفاضا بلغ عام ٢٠٠٩م حوالي ٨٢١ مليار دولار مقارنة بـ ١٥٧٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، حيث أدى التراجع في الأرباح إضافة إلى الضغوط المالية إلى تقلص الإيرادات التي أعيد استثمارها وكذلك تقلص أرباح الأسهم التي أعيد توجيهها والقروض المسحوبة داخل الشركات.

أما الاقتصاديات النامية فقد انخفضت التدفقات الوافدة إليها لتصل إلى ٤٧٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩م مقارنة بحوالي ٦٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨م بنسبة انخفاض -٤٢,١٪، وانخفضت التدفقات الخارجة لتصل إلى ٢٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩م مقارنة بنحو ٢٩٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨م بنسبة انخفاض - ٢٢,٦٪ .

وأكد التقرير أن التدابير الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تسعى إلى التعامل مع الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، كما تسعى في الوقت ذاته إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للمساعدة على الانتعاش من حالة التراجع الاقتصادي.

ومع سعي البلدان الجاد نحو تجاوز الأزمة المالية وأزمات الطاقة والغذاء والمناخ، أصبح وضع السياسات الهادفة إلى تسخير الاستثمار الأجنبي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية أكثر أهمية - وأكثر صعوبة أيضاً - من أي وقت مضى. وثمة حاجة ملحة لمعالجة مسألة التفاعل بين الاستثمار والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأوسع نطاقاً - ولوضع نهج متماسك يدعم بعضها البعض- ومن بين مجموعة متنوعة من الأدوات المتاحة يحتاج صانعو السياسات إلى تحديد أفضل مزيج، مع مراعاة الجمع على نحو فعال بين تشجيع الاستثمار وتنظيمه. وعلى المبادرات الوطنية والدولية أن تكون مراعية للشواغل الاقتصادية والإنمائية المحددة للبلدان. ومن ناحية أخرى تشير منظمة الأونكتاد إلى أهمية تفعيل شراكة عالمية للاستثمار المنخفض الكربون من أجل التوفيق بين تعزيز الاستثمار وتخفيف آثار تغير المناخ. وبإمكان هذا النهج أن يسخر الاستثمارات الأجنبية المنخفضة الكربون على نحو يتيح تطبيقها لبلوغ النمو والتنمية المستدامين.

تقرير: اتساع وتنوع السلع المستوردة لتغطية الطلب المحلي

خاص / الثورة

أكد تقرير حكومي أن اتساع وتنوع السلع المستوردة (كبر حجم الواردات) لتغطية الطلب المحلي من المواد الغذائية، والسلع المصنعة والآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية الأخرى جعل نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن عجز الميزان التجاري يعد عجزا هيكليا بسبب ضعف قاعدة الصادرات واتساع وتنوع السلع المستوردة، الأمر الذي ينعكس في صورة ارتفاع عجز الحساب الجاري وبالتالي ميزان المدفوعات .

وبحسب التقرير فقد انخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة -٣٤,٨٪ ،أي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت بمقدار ٣.٣ مليار دولار وبنسبة -٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ ملايين برميل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩من جهة، وزيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩ من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولاراً/برميل) عام ٢٠٠٨ إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م.

أما الصادرات السلعية غير النفطية (والتي تعد محدودة كماً ونوعاً) فقد شهدت ارتفاعاً بمقدار ١٧٣,٥ مليون دولار بمعدل نمو ١٣,٩٪ لتصل في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ١.٤٢٢,٦ مليون دولار مقارنة بـ ١.٢٤٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠٨ كما ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الصادرات السلعية من ١٤٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٣٪ عام ٢٠٠٩م.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقاءها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد أن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد تراجعت بنسبة ١٥,٧٪ لتصل إلى ٧.٨٦٧,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩م مقابل ٩.٣٣٣,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٨م ويأتي هذا التراجع نتيجة لتراجع أسعار السلع العالمية وبخاصة القمح الذي تستورد اليمن منه كميات كبيرة الأمر الذي أدى إلى تراجع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٣٠,٠٦٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢٦,٢٩٪ عام ٢٠٠٩م .